

كيف صادقت تركيا على بروتوكول القضاء على الإتجار غير المشروع بمنتجات التبغ

تركيا (أوروبا)

1. وقّعت تركيا على إتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ في 28 نيسان/أبريل 2004 وصادقت عليها في 31 كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام.
2. في 3 كانون الثاني/يناير 2008، وافقت تركيا على تشريع لمكافحة التبغ تماشياً مع أحكام إتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ من أجل حماية الأفراد والأجيال المستقبلية من مضار التبغ ومنتجات التبغ، مع دعم عام قوي والتزام سياسي.
3. وقد بدأت المعركة ضد التبغ ومنتجات التبغ في تركيا في العام 1996 مع القانون رقم 4207 عن حظر ومكافحة خطر منتجات التبغ؛ إلى ذلك وبعد التوقيع على إتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ في 2004 تسارعت أنشطة مكافحة التبغ.
4. وكان القانون رقم 4207 معلماً هاماً في أنشطة مكافحة التبغ في تركيا إذ أنه فرض حظراً في جميع أنحاء البلد على التدخين في وسائل النقل العامة وأي نوع من الإعلان – بما فيه في وسائل الإعلام وعلى اللوحات الإعلانية وبيع منتجات التبغ لمن هم تحت سن 18.
5. وفي ضوء تحديات السجائر المهربة في البلد، وتزايد سهولة الوصول ويُسر كلفة منتجات التبغ، خسارة الاقتصاد الوطني للعائدات وارتفاع الأرباح للمنظمات غير الشرعية إضافة إلى المجموعات الإرهابية، قررت تركيا المضي قُدماً في عملية المصادقة على بروتوكول القضاء على الإتجار غير المشروع بمنتجات التبغ.
6. حضرت تركيا جميع الجلسات الخمس لهيئة التفاوض بين الحكومية خلال 2008 و 2012 والتي وضعت مسودة بروتوكول القضاء على الإتجار غير المشروع بمنتجات التبغ ووقعته في 10 كانون الثاني/يناير 2013.
7. وقامت تركيا بالعديد من الأنشطة الهامة التي تتعلق بالقضاء على الإتجار غير المشروع بما فيها تنفيذ خطة العمل لمحاربة الإتجار غير المشروع بالتبغ ومنتجاته (2011-2013) وتنفيذ نظام تعقّب وتتبع لمنتجات التبغ.
8. كما استفادت تركيا من مختلف المحافل لمشاركة تجربتها في محاربة الإتجار غير المشروع بمنتجات التبغ مثل الاجتماع الأوروبي الإقليمي عن تنفيذ إتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ والذي عُقد في بودابست في المجر من 18 إلى 21 آذار/مارس 2014 ومن خلال زيارات بلدان أخرى لتركيا لفهم نظام تعقّب وتتبع منتجات التبغ.
9. كانت مقاربة "الحكومة كاملة" فعّالة في المصادقة على البروتوكول. وتضمنت العديد من السلطات والوكالات الجوهرية بما فيها وزارة الصحة، وزارة المال والعائدات والإدارة، هيئة منظمة التبغ والكحول، وزارة العدل، وزارة الجمارك والتجارة، الإدارة العامة لإنفاذ الجمارك، إدارة التهريب والجريمة المنظمة، قيادة حرس السواحل، قيادة الدرك العام التركي، وزارة الاقتصاد ووزارة الشؤون الخارجية.
10. صادق البرلمان التركي على البروتوكول في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 ووافق مجلس الوزراء على المصادقة على البروتوكول في 8 كانون الثاني/يناير 2018. وتم نشر القرار في الجريدة الرسمية في 26 آذار/مارس 2018 مما أدى إلى إنجاز عملية الموافقة على القانون محلياً.
11. في 26 نيسان/أبريل 2018، أنجزت تركيا العملية الدولية من خلال إيداع صك المصادقة إلى قسم المعاهدات في الأمم المتحدة بنيويورك.

12. الشروط الأساسية التالية أدت إلى مصادقة تركيا على البروتوكول:

- إرادة سياسية قوية من وزارتي الصحة والشؤون الخارجية
- وجود نظام تعقب وتتبع، وهو أحد التدابير الأساسية للبروتوكول، وشكل خلافاً قوياً لإنجاز المصادقة التي شُرع بها في 10 كانون الثاني/يناير 2013 إذ كان البلد منخرطاً أصلاً في تنفيذ هذه المعاهدة
- مخاوف في ما يتعلق بسوق التبغ غير الشرعي والذي يترك أثراً سلبياً هائلاً على الاقتصاد والصحة العامة
- الحاجة إلى:
 - اتخاذ إجراءات فعّالة ضد الإتجار غير المشروع بمنتجات التبغ والتي تتضمن مخاطر أمنية ناتجة عن تمويل شبكات الجرائم المنظمة والأنشطة الإرهابية
 - تحسين قدرة إدارات الجمارك من خلال تسهيل التخلص من وتدمير المنتجات المصادرة وزيادة العقوبات
 - تحسين التعاون وقدرة مشاركة المعلومات في ما يتعلق بالأنشطة المضادة للتهريب على المستويين الوطني والدولي من ناحية الكشف والتحقيق بمنتجات التبغ غير المشروعة، تفاصيل المصادرة وأساليب العمل، إلخ.